



أفضل الممارسات لمنع الاحتيال والخطأ

28 ديسمبر 2026 – 1 يناير 2027

جنيف (سويسرا)



أفضل الممارسات لمنع الاحتيال والخطأ

المرجع: 121068_152159 التاريخ: 28 ديسمبر 2026 – 1 يناير 2027 المكان: جنيف (سويسرا) الرسوم: 6500 Euro

مقدمة:

تهدف دورة "أفضل الممارسات لمنع الاحتيال والخطأ" إلى تزويد المشاركين بالمعرفة والمهارات الضرورية للكشف المبكر عن مؤشرات الاحتيال والتقليل من الأخطاء المؤسسية. تتناول الأساليب العملية والإجرائية للحد من المخاطر التشغيلية والمالية المرتبطة بعمليات الغش والتلاعب.

سيتم تركيز الدورة التدريبية في أفضل الممارسات لمنع الاحتيال والخطأ على إعداد نظام رقابي فعال، وتطوير سياسات داخلية تمنع حدوث مخالفات محتملة. كما تسلط الضوء على دور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في اكتشاف الأنماط غير الاعتيادية.

تشمل الدورة التدريبية في أفضل الممارسات لمنع الاحتيال والخطأ دراسات حالة وتطبيقات حقيقية تساعد في بناء قدرات تحليلية للمشاركين. يُعزز المحتوى من ثقافة النزاهة والشفافية داخل المؤسسات. يُسهم البرنامج في رفع كفاءة الأفراد والمؤسسات لمواجهة التحديات الرقابية المتزايدة.

الفئات المستهدفة:

تستهدف دورة أفضل الممارسات لمنع الاحتيال والخطأ، الفئات والمحترفين الذين يسعون لاكتساب المعرفة والمهارات:

- موظفو التدقيق الداخلي والرقابة المالية.
- العاملون في وحدات مكافحة الاحتيال.
- مسؤولو الامتثال وإدارة المخاطر.
- الموظفون الماليون والمحاسبون.
- مدققو الحسابات الداخليين والخارجيين.
- مدراء الإدارات القانونية والرقابية.
- موظفو الموارد البشرية المعنيون بالتحقيقات.
- كوادر تكنولوجيا المعلومات المختصة بالمراقبة الرقمية.
- مسؤولو الأمن السيبراني.
- متخذو القرار في المؤسسات العامة والخاصة.

أهداف الدورة التدريبية:

في نهاية هذا البرنامج التدريبي في أفضل الممارسات لمنع الاحتيال والخطأ، سيكون المشاركون قادرين على:

- التعرف على أنماط الاحتيال المؤسسي وأسبابها الجذرية.
- تفسير المؤشرات التحذيرية لوقوع الأخطاء النظامية.
- تصميم سياسات فعالة لمنع الاحتيال في مختلف الإدارات.
- تقييم نظم الرقابة الداخلية ومدى فعاليتها.
- تطبيق أدوات تحليل البيانات للكشف عن السلوكيات المشبوهة.
- تطوير نماذج استجابة داخلية للحالات الطارئة.
- استخدام تقنيات استباقية لتقليل فرص الاحتيال.
- تحليل الفجوات التنظيمية التي تسمح بحدوث الخطأ.
- تعزيز ثقافة الالتزام المؤسسي والسلوك الأخلاقي.
- إعداد تقارير احترافية لتوثيق الحوادث وتحليلها.
- تمكين الموظفين من التصرف الفوري عند رصد مخالفات.
- تحسين الإجراءات التشغيلية لتقليل الثغرات.
- تدريب الفرق على منهجيات المراجعة الوقائية.
- تنظيم جلسات محاكاة للحالات الواقعية.
- قياس فعالية آليات المنع والتحسين المستمر.

الكفاءات المستهدفة:

سيكتسب المشاركون الكفاءات التالية من خلال برنامج أفضل الممارسات لمنع الاحتيال والخطأ:

- مهارات تحليل المخاطر المالية والتشغيلية.
- القدرة على اكتشاف السلوكيات غير الطبيعية.
- تطوير سياسات وإجراءات مكافحة الاحتيال.
- استخدام أدوات الرقابة التكنولوجية.
- إعداد تقارير تحقق احترافية.
- الوعي التنظيمي بثقافة النزاهة.
- مهارات التواصل الفعال في التحقيقات.
- التفكير النقدي والتقييم المنطقي للحوادث.
- تصميم نماذج تقييم فعالية الضوابط.
- إدارة الأزمات المرتبطة بالاحتيال المؤسسي.

محتوى الدورة التدريبية:

الوحدة الأولى: مفاهيم الاحتيال والخطأ في المؤسسات:

- تعريف الاحتيال المؤسسي وأنواعه المختلفة.
- الفرق بين الاحتيال والخطأ وأوجه التقاطع بينهما.
- الآثار المالية والقانونية والاجتماعية للاحتيال.
- نماذج شهيرة لحالات احتيال في مؤسسات كبرى.
- العوامل النفسية والسلوكية المرتبطة بمرتكبي الاحتيال.
- مراحل تنفيذ عمليات الاحتيال التنظيمي.
- بيئة العمل وتأثيرها على فرص الاحتيال.
- مؤشرات الخطر المتعلقة بسلوك الأفراد.
- حالات دراسية لفهم الآليات المتبعة في الغش المؤسسي.

الوحدة الثانية: استراتيجيات الوقاية والرقابة الداخلية:

- مكونات نظام رقابي فعال.
- تصميم ضوابط داخلية مخصصة حسب طبيعة النشاط.
- العلاقة بين إدارة المخاطر والوقاية من الاحتيال.
- كيفية تنفيذ الضوابط الوقائية بأسلوب مرن.
- بناء ثقافة مؤسسية قائمة على الشفافية.
- مشاركة الإدارات المختلفة في وضع الرقابة.
- دور الإدارة العليا في تعزيز الالتزام.
- اعتماد آليات مراقبة دائمة ومعايرة مستمرة.
- تقييم كفاءة الضوابط عبر مؤشرات أداء واضحة.

الوحدة الثالثة: التكنولوجيا الحديثة في منع الاحتيال:

- أهمية التحول الرقمي في الرقابة الداخلية.
- تقنيات الذكاء الاصطناعي في كشف الاحتيال.
- استخدام برمجيات تحليل البيانات للكشف عن الأنماط.
- تطبيقات المراقبة التنبؤية.
- التحقق من السجلات والأنشطة في الزمن الحقيقي.
- التكامل بين الأنظمة الرقمية ونظم التقارير.
- أمان البيانات ودوره في منع التلاعب.
- مسؤولية فرق تكنولوجيا المعلومات في الحماية.
- أهمية التدريب الدوري على النظم الإلكترونية الرقابية.

الوحدة الرابعة: تحليل الأخطاء المؤسسية ومعالجتها:

- منهجيات تحليل السبب الجذري Root Cause Analysis.
- أدوات جمع المعلومات عند وقوع الأخطاء.
- رسم سيناريوهات تحليلية بناءً على البيانات الفعلية.
- تخطيط استجابات فعالة لتقليل الضرر.
- وضع خطة للتحسين المستمر بعد الحوادث.
- دور القيادة في تشجيع الإبلاغ عن الأخطاء.
- منهجية التعامل مع البلاغات الداخلية بسرية.
- تقييم جودة الحلول والتعديلات الإجرائية.
- توثيق الدروس المستفادة وتعميمها.

الوحدة الخامسة: التدقيق والتحقيق في حالات الاشتباه:

- خطوات إجراء تحقيق داخلي فعال.
- أدوات جمع الأدلة الرقمية والميدانية.
- كيفية إجراء المقابلات بطريقة مهنية.
- تحليل المعطيات وتكوين الرأي الرقابي.
- التعاون مع الجهات القانونية والرقابية الخارجية.
- إعداد تقارير شاملة ومرتزة.
- حماية حقوق الأطراف المعنية أثناء التحقيق.
- آليات اتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- حفظ البيانات والتقارير لأغراض التدقيق المستقبلي.

خلاصة وتوصيات الدورة التدريبية:

تعد مكافحة الاحتيال والخطأ أولوية إستراتيجية للمؤسسات الراغبة في الحفاظ على استقرارها وسمعتها. تسلط الدورة التدريبية في أفضل الممارسات لمنع الاحتيال والخطأ الضوء على أهمية بناء أنظمة رقابة استباقية تعتمد على الممارسات المثلى والتكنولوجيا الحديثة. كما تؤكد على ضرورة إشراك جميع العاملين في ترسيخ ثقافة النزاهة والمسؤولية. نوصي بتطبيق مكتسبات الدورة في السياسات اليومية وتحسين العمليات باستمرار.